تحليل واقع المرأة الريفية في الضفة الغربية

والقدس وقطاع غزة

بمناسبة اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية

تشرين الاول/ اكتوبر ، 2025

تقديم

يصادف يوم السادس والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، ويأتي هذا اليوم في ظل ظروف استثنائية تواجهها النساء الريفيات الفلسطينيات بشكل خاص، نتيجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، ونتائج جريمة الإبادة الجماعية والتي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي لمدة عامين .

إذ تلعب المرأة الفلسطينية دورا فاعلاً في مختلف المجالات، ولا سيما في القطاع الزراعي الذي يعد من أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني ليجسد في كثير من الأحيان رمزاً للصمود والمقاومة، فهي ليست فقط شريكة في العمل الزراعي والاقتصاد العائلي، بل تمثل عنصراً حيوياً في عملية الصمود الوطني والحفاظ على الهوية الفلسطينية، خاصة في ظل التحديات المتعددة التي تواجهها القرى والمناطق الريفية بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف الأرض والموارد، وتسعى بشكل ممنهج إلى تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وتفريغ الريف الفلسطيني من سكانه. ومن هذا المنطلق، فإن نضال المرأة الفلسطينية يتخذ أبعاداً مركبة، تجمع بين النضال من أجل التحرر الوطني، والنضال من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والفرص داخل مجتمعها.

حيث تشكل النساء في المناطق الريفية 49% من السكان في الريف الفلسطيني، ويشكلن 14.6% من مجمل الاناث الفلسطينيات، 62.7% من النساء متزوجات، فيما 4.9% أرامل. ويعشن في 774 قرية في فلسطين . وتُسهم المرأة الريفية في إدارة الموارد الطبيعية، ورعاية الأرض، وتربية الأجيال، رغم ظروف القهر المزدوج الذي تعاني منه؛ قهر الاحتلال الذي يحد من حركتها ويهدد أمنها المعيشي وقهر البنى الاجتماعية التقليدية التي غالباً ما تضعها في موقع التابع لا القائد. وقد أظهرت الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المرأة في المناطق الريفية تعاني من محدودية كبيرة في الوصول إلى التعليم، حيث لا تزال معدلات الأمية بين النساء في القرى أعلى من مثيلاتها في المناطق الحضرية، كما تشير الأرقام إلى أن المرأة الريفية تعاني من ضعف في فرص المشاركة في سوق العمل الرسمي، إذ تتركز مشاركتها في القطاعات غير المنظمة، خاصة الزراعة والعمل المنزلي، ما يضعها خارج إطار الحماية القانونية والاجتماعية. ويُلاحظ كذلك أن النساء الريفيات يعانين من فجوة واضحة في الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والنقل، والبنية التحتية، إضافة إلى ضعف الوعي القانوني والتمكين

الاقتصادي والسياسي، وهي عوامل تُكرس حالة التهميش والإقصاء، وتُضعف فرص تحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين.

وتنبع أهمية هذا التقرير حول واقع المرأة الريفية في فلسطين من كون هذه الفئة تعد الأكثر عرضة للهشاشة في ظل الواقع السياسي والاقتصادي القائم، كما أن هذا التقرير يتيح فهماً أعمق لتقاطعات النوع الاجتماعي مع الطبقة والمكان في السياق الفلسطيني. فالمرأة التي تعيش في قرية تقع خلف الجدار أو في مناطق مهددة بالمصادرة، ليست فقط محرومة من الخدمات الأساسية، بل تواجه أيضاً تهديداً دائماً بفقدان أرضها ومصدر رزقها من قبل الاحتلال وميليشيات المستوطنين ، وهي في ذات الوقت تتحمل أعباء الأسرة، والعمل، والمجتمع، في ظل إمكانيات محدودة جداً. كما أن ضعف التمثيل السياسي للنساء الريفيات في الهيئات المحلية ومجالس القرى يجعل أصواتهن مغيبة عن دوائر صنع القرار، ما يعقد من عملية استهدافهن بسياسات تنموية فعالة أو برامج تمكين حقيقية. ورغم هذه التحديات، أثبتت المرأة الريفية الفلسطينية قدرتها على الصمود والمقاومة من خلال الانخراط في التعاونيات الزراعية، والمشاريع الصغيرة، والمبادرات المجتمعية، التي حاولت تعويض ضعف المساعدات الدولية الموجهة للقطاع الريفي.

وبالتالي فإن هذا التقرير يهدف إلى تحليل واقع المرأة الريفية الفلسطينية من خلال رصد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، وتقييم الفرص المتاحة أمامها للتمكين والمشاركة الفاعلة، إضافة إلى مراجعة السياسات الحالية واقتراح توصيات عملية تسهم في تحسين واقعها وتعزيز دورها في المجتمع. وتحديد التدخلات المطلوبة لضمان تحقيق العدالة والمساواة، وبناء مجتمع أكثر إنصافا واستدامة للجميع.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

الملخص التنفيذي

يعكس التقرير الواقع المعقد الذي تواجهه النساء الريفيات في فلسطين المحتلة، مع التركيز على الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل جريمة الإبادة الجماعية. حيث يبلغ عدد النساء في المناطق الريفية حوالي 432 ألف امرأة، وجميع هذه التجمعات موجودة في الضفة الغربية فقط، حيث يواجهن ظروفاً صعبة نتيجة قلة فرص العمل والخدمات المحدودة.

سجل معدل البطالة بين النساء الريفيات ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2024 ليصل إلى 30.1%، مع انخفاض المشاركة في سوق العمل إلى 17.8%، بسبب القيود الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن النزاعات، وضعف البنية التحتية، والصعوبات في الوصول إلى أماكن العمل. وتتركز معظم النساء العاملات في القطاع الزراعي بنسبة 14.6%، بينما تعمل النسبة الأكبر في الخدمات والتجارة والصناعة التحويلية.

تواجه النساء الريفيات في الضفة الغربية تحديات جسيمة بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي، التي تشمل مصادرة الأراضي، الحواجز العسكرية، وأزمة المياه، ما أدى إلى تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة تكاليف الإنتاج، إضافة إلى عزل أجزاء كبيرة من الأراضي الزراعية عن أصحابها.

أما في قطاع غزة، فقد ألحق العدوان المستمر منذ أكتوبر 2023 دماراً واسعاً بالقطاع الزراعي، حيث أن أكثر من 94% من الأراضي دمرت أو أصبحت غير صالحة للزراعة، كما دمرت آلاف البنى التحتية الزراعية مثل الآبار والمزارع والدفيئات، ما أدى إلى انهيار الإنتاج الزراعي والخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تقدر بحوالي 2.8 مليار دولار.

وتؤكد وزارة شؤون المرأة التزامها بدعم المرأة الريفية وتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دمج قضاياها ضمن السياسات الوطنية، وتوفير الوصول إلى الموارد الزراعية والدعم المالي والتقني، وبرامج التدريب وبناء القدرات، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الحقوق القانونية، وتمثيل قضايا النساء الريفيات على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، لضمان تمكينهن وتعزيز دورهن في المجتمع.

مؤشرات ديموغرافية حول المرأة في الريف الفلسطيني لعام 2024

المنطقة ونوع التجمع	كلا الجنسين	ذكور	اناث
فلسطين	**5,589,623**	**2,816,163**	**2,773,459**
حضر	**4,252,247**	2,157,890	2,094,357
مخيمات	**455,711**	230,844	224,867
ريف " فقط في الضفة الغربية"	**881,665**	450,007	431,658

المصدر: بالاستناد الى التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: النتائج النهائية للسكان – التقرير التفصيلي – فلسطين.

يظهر الجدول أن عدد النساء في المناطق الريفية في فلسطين يبلغ حوالي 432 ألف امرأة، وجميع هذه التجمعات موجودة في الضفة الغربية فقط، إذ لا توجد تجمعات ريفية في قطاع غزة. ورغم أن عدد النساء الريفيات قريب من عدد الرجال في نفس المناطق، فإن ظروف المرأة الريفية غالبا ما تكون أصعب بسبب قلة فرص العمل والخدمات. لذلك، من المهم توجيه اهتمام خاص لدعم النساء في هذه المناطق من خلال توفير فرص تعليمية واقتصادية تناسب حاجاتهم، لتعزيز دورهن في المجتمع وتحسين مستوى معيشتهم.بالإضافة إلى ذلك، فإن فهم الفوارق الجندرية في الريف يساعد في وضع برامج تنموية تستجيب لاحتياجات النساء الريفيات بشكل خاص، مما يسهم في تحسين جودة حياتهن ودورهن داخل الأسرة والمجتمع.

الوضع الاقتصادي للمرأة الريفية

سجل معدل البطالة بين النساء في المناطق الريفية ارتفاعاً كبيراً خلال عام 2024، حيث وصل إلى 30.1% مقارنة بـ22.3% في عام 2022، وذلك رغم انخفاض معدل مشاركتهن في سوق العمل من 19.5% إلى 17.8%.[1] ويعزى هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل، من أبرزها تداعيات جريمة الإبادة الجماعية التي خلفت آثاراً اجتماعية واقتصادية عميقة، إلى جانب استمرار التحديات المتعلقة بالوصول إلى فرص العمل وضعف البنية التحتية الداعمة لتمكين النساء في تلك المناطق.

وتتوزع النساء في المناطق الريفية في سوق العمل وفقاً لبيانات "المرأة والرجل في فلسطين 2023" على النحو التالي: 60% يعملن في قطاع الخدمات، و14.6% في قطاع الزراعة، و13.5% في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، بينما تعمل 10% في قطاع الصناعة التحويلية.

> بلغ معدل بطالة النساء في المناطق الريفية 30.1% عام 2024 مقابل 22.3% عام 2022، مع انخفاض مشاركتهن في سوق العمل من 19.5% إلى 17.8%.

وقد أثرت الظروف الأمنية والإغلاقات المتكررة بشكل كبير على قدرة النساء الريفيات اللواتي يعملن في مناطق بعيدة عن مساكنهن على الوصول إلى أماكن عملهن. وبعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بلغ عدد الحواجز الثابتة والطيارة والبوابات الحديدية والسواتر الترابية والمكعبات الإسمنتية في الضفة الغربية، قرابة 909 حواجز إسرائيلية، بما فيها القدس المحتلة، منها 82 حاجزاً وبوابة جديدة نصبت منذ بداية عام 2025، وقرابة 150 بوابة حديدية نصبت بعد 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.وخلال الأسبوعين الأولين من سبتمبر/ أيلول 2025، قام الاحتلال الإسرائيلي بتركيب ما لا يقل عن 27 حاجزاً وبوابة حديدية، معظمها عند مداخل البلدات والقرى[2].وقد ساهمت هذه الحواجز والبوابات في تقييد حركة النقل للفلسطينيين، والوصول إلى سبل العيش كما أدت زيادة تكاليف التنقل إلى اضطررهن لترك

[1] احصائيات المرأة والرجل للعام 2024

[2] "عربي بوست، الاحتلال يمزّق الضفة الغربية بالبوابات الحديدية والحواجز .. تفاصيل خطة إسرائيل لخنق الفلسطينيين"، 20 سبتمبر 2025

وظائفهن. إلى جانب ذلك، تسبب التدهور المالي في المؤسسات التي يعملن بها في تسريح عدد كبير من هؤلاء النساء من وظائفهن.

الواقع الاقتصادي للنساء الريفيات الفلسطينيات العاملات في القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي أحد المكونات الأساسية في الاقتصاد الريفي الفلسطيني، وتلعب النساء فيه دورا هاما، رغم ضعف المشاركة الرسمية ومحدودية فرص التمكين. وقد ازدادت التحديات التي تواجه النساء الريفيات العاملات في هذا القطاع بشكل حاد بعد السابع من أكتوبر 2023، نتيجة التصعيد الإسرائيلي والاعتداءات الممنهجة، التي طالت الأراضي الزراعية والبنية التحتية ومصادر الدخل، وفرضت مزيداً من القيود على وصول المزارعين، خاصة النساء، إلى أراضيهم.

ورغم أهمية دور النساء في هذا القطاع، تظهر بيانات مسح القوى العاملة للعام 2023 أن نسبة النساء العاملات في الزراعة في المناطق الريفية لا تتجاوز 14.6%، وهذه النسبة تقتصر على العاملات في مشاريع زراعية منتجة ومسجلة رسميا لدى الجهات المختصة. وهو ما يشير إلى أن الأعداد الفعلية قد تكون أكبر إذا ما أُخذت العمالة غير الرسمية بعين الاعتبار.

إحدى العقبات الجوهرية التي تواجه النساء في هذا القطاع تتمثل في ضعف الحيازة الزراعية . فبحسب بيانات التعداد الزراعي لعام 2021، لا تتجاوز نسبة النساء الحائزات على الأراضي الزراعية 7.7% من إجمالي الحائزين، دون وجود فروق كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعد مناطق الأغوار الشمالية، طوباس، وأريحا من أدنى المناطق في معدلات حيازة النساء للأراضي الزراعية، وهو ما يحد من قدرتهن على إدارة مواردهن بشكل مستقل.

تنعكس هذه الفجوة في الحيازة على فرص النساء في الحصول على التمويل الزراعي، حيث تعتمد معظم المؤسسات المالية في منح القروض على وجود ملكية رسمية للأرض كضمان. وبالتالي، فإن غياب هذه الملكية يُضعف من قدرة النساء على الاستثمار الزراعي أو تطوير مشاريعهن الخاصة، ويجعل اعتمادهن على الآخرين في الوصول إلى الموارد مسألة حتمية.

تواجه النساء الريفيات في فلسطين تحديات متراكمة نتيجة تراجع دور الزراعة في الاقتصاد الأسري، والتحولات الاجتماعية التي أبعدت الأسر عن الأرض كمصدر دخل أساسي. ساهم الاحتلال الإسرائيلي في تعميق هذا التراجع من خلال مصادرة الأراضي وتقييد الوصول إليها. وقد تصاعدت حدة هذه الصعوبات بعد أكتوبر 2023، ما يستدعي تدخلات تنموية عاجلة تضمن تمكين النساء اقتصادياً وتعزيز فرصهن في الزراعة.

التحديات التي تواجه النســـاء في المناطق الريفية في قطاع الزراعة في الضفة الغربية

1- تواصــل ســلطات الاحتلال اتباع ســياســات ممنهجة تهدف إلى مصــادرة الأراضــي الفلسطينية لصالح التوسع الاستيطاني، وهي ممارسات تُصنف ضمن سياسات الاستعمار الإحلالي المستمرة منذ عام 1948.

- أفادت تقارير منظمة الأغذية والزراعةFAO أن بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي أديا إلى فقدان الفلسطينيين لأكثر من 35% من أراضيهم الزراعية.
- بعد 7 أكتوبر 2023، قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالاستيلاء على أكثر من 52 ألف دونم من أراضي المواطنين، وأصدرت 13 أمرا عسكرياً يترتب عليها إنشاء مناطق عازلة حول المستعمرات، وأقامت 60 بؤرة استعمارية جديدة وأيضا استولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أكثر من 24 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية تحت ذريعة "أراضي الدولة"، في أكبر عملية من نوعها منذ أكثر من ثلاثة عقود، ما يرفع المساحات الخاضعة لسيطرتها وإجراءاتها المختلفة إلى نحو 2382 كيلومتراً مربعاً، أي ما يعادل 42% من الضـــفة الغربية و70% من المناطق المصنفة "ج".[3]
- لم تقتصر هذه الانتهاكات على المناطق المصنفة (ج) فقط، بل امتدت لتشمل مناطق (ب)، مثل ما حدث في محافظة سلفيت (مستوطنة رفافا) التي تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى 384 دونمًا، وفي قرية المزرعة الغربية برام الله (بؤرة حراشة)، حيث يُمنع السكان من الوصول إلى 525 دونماً من أراضيهم.
- الحواجز العسكرية الإسرائيلية تؤدي إلى عزل الأراضي الزراعية عن أصحابها، وتحرم المزارعين من الوصول إلى أراضيهم، خاصة في مواسم القطاف مثل الزيتون، مما ساهم في تراجع الإنتاج بشكل ملموس.

2- تعد أزمة المياه من أبرز التحديات التي تواجه الزراعة الفلسطينية، وخاصة في المناطق الريفية. إذ تفرض إسرائيل سيطرة شبه كاملة على مصادر المياه في الضفة الغربية، حيث تشير

[3] تقرير صادر عن وكالة معا الإخبارية بعنوان " ذكرى يوم الأرض: الاحتلال استولى على 52 ألف دونم منذ بدء العدوان على غزة، مارس 2025

بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لعام 2023 إلى أن الاحتلال يسيطر على حوالي 85% من موارد المياه، مما يترك الفلسطينيين بإمكانية وصول لا تتجاوز 15%.

- يبلغ معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه نحو 70 لتراً يومياً، بينما يحصل المستوطنون الإسرائيليون في المستوطنات غير القانونية على نحو 300 لتر للفرد يومياً، بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.(OCHA)
- هذا التفاوت أدى إلى تراجع نسبة الأراضي المروية من 10% من إجمالي الأراضي الزراعية في عام 2005 إلى 6.8% في عام 2022، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (PCBS).وقد تسبب هذا الانخفاض في تقليص الإنتاج الزراعي وتقليل المساحات الصالحة للزراعة، مما أثّر سلباً على سبل عيش المزارعين والمزارعات.

3- نتيجة للقيود الإسرائيلية وتضييق الخناق على القطاع الزراعي، ارتفعت تكلفة الإنتاج في الضفة الغربية بشكل كبير:

- بحسب FAO ، ارتفعت تكاليف الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 40% إلى 60% خلال العقدين الماضيين، نتيجة القيود على استيراد المعدات الزراعية، والأسمدة، والمواد الخام.
- القيود على حركة البضائع والتنقل أدت إلى زيادة كبيرة في تكاليف النقل والتسويق، حيث يُقدر أن 60% من المنتجات الزراعية الفلسطينية تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية.
- ووفقًا للبنك الدولي (2021)، انخفض الناتج الزراعي الفلسطيني بنسبة 11% منذ عام 2010 بسبب تقليص المساحات المزروعة وارتفاع تكلفة الإنتاج.

4- يشكل الجدار العازل الممتد بطول 708 كيلومترات أحد أكبر العوائق أمام المزارعين الفلسطينيين، وخاصة النساء في المناطق الريفية.

- أدى بناء الجدار إلى عزل حوالي 9.4% من الأراضي الزراعية عن أصحابها، وفقا لـ OCHA. ويُقدر عدد الفلسطينيين المتضررين مباشرة من الجدار بـ18,000 شخص.
- النساء في المناطق المعزولة يواجهن صعوبات حادة في الوصول إلى أراضيهن، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 40% من النساء العاملات في الزراعة في هذه المناطق يجدن صعوبة في التنقل والوصول إلى أراضيهن.
- الحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى الأراضي الزراعية غالبا ما يكون معقداً أو مستحيلاً، مما يؤدي إلى تقليص الإنتاج الزراعي.

التحديات التي تواجه النساء العاملات في الزراعة في قطاع غزة في ظل جريمة الإبادة الجماعية

قبل العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر، كان قطاع غزة يساهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي، فيما شكل القطاع الزراعي حوالي 11% من هذا الناتج، وأسهم في تأمين 44% من احتياجات السكان من المنتجات الزراعية. كما شكلت الصادرات الزراعية 55% من إجمالي الصادرات خلال عام 2022. ومع تصاعد العدوان، قدرت الخسائر الأولية في قطاع غزة بحوالي 2.8 مليار في القطاع الزراعي دولار، ما يعكس حجم الدمار الهائل الذي طال مختلف جوانب الاقتصاد، وعلى رأسها الزراعة.

وقد تعرض القطاع الزراعي في غزة لدمار واسع النطاق نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر، حيث تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 94%من الأراضي الزراعية، من أصل 178,000 دونم، تم تدميرها أو جعلها غير صالحة للزراعة، كما تم تدمير 1,223 بئرا زراعي، ما أدى إلى خروجها الكامل من الخدمة، إلى جانب تخريب 665 مزرعة لتربية الأبقار والأغنام والدواجن، أما الأراضي المزروعة بالخضراوات، فقد شهدت انهياراً حاداً، حيث انخفضت المساحات المزروعة من أكثر من 93,000 دونم إلى أقل من 4,000 دونم فقط. وتعرضت أكثر من 85% من الدفيئات الزراعية في محافظات غزة للتدمير.

هذا التراجع الكارثي في البنية التحتية الزراعية انعكس مباشـرة على الإنتاج، حيث انخفض إنتاج الخضـراوات السـنوي من 405,000طن إلى 28,000 طن فقط، في حين لحقت أضـرار بنسـبة 100 %بقطاع الصيد البحري نتيجة استهداف مناطق الصيد بشكل ممنهج[4].

وتؤكد وزارة شـــؤون المرأة التزامها بتعزيز واقع المرأة الريفية ودعم مشـــاركتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دمج قضايا النساء الريفيات ضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. ويشمل ذلك العمل على ضمان وصول النساء إلى الموارد الزراعية كالأرض والمياه، بالاضـــافة الى إطلاق برامج تدريب وبناء قدرات في المجال الزراعي ، إلى جانب المطالبة بتحســـين البنية التحتية في المناطق الريفية، بما يشـــمل الطرق ومراكز التســـويق والخدمات الزراعية. بالشـــراكة مع الجهات ذات العلاقة، وفي إطار الحماية والتمكين القانوني، تعمل الوزارة على تعزيز حقوق النســـاء في التملك والميراث، وتوفير الحماية من العنف والتمييز، خاصـة في المناطق المتأثرة بالاحتلال والممارسـات الاستيطانية. كما تسـعى إلى تمثيل قضـايا النسـاء الريفيات في المحافل الدولية، وقيادة حملات مجتمعية لتوسـيع مشـاركة المرأة في صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية.

[4] تقرير صادر عن قناة الجزيرة مباشر بعنوان " عامان من الإبادة والتدمير.. هذا ما فعله الاحتلال في قطاع غزة، 14-10-2025